



أخذت شكل مواجهة يومية بين قوات «تساحال» وبين مدنيين فلسطينيين عزل من السلاح، غالبيتهم من النساء والأطفال، تزايد على نحو ملحوظ عدد الرافضين من الجنود الإسرائيليين للخدمة في الأراضي المحتلة. وعلى امتداد السنوات الست الفاصلة بين الانتفاضة الأولى وتوقيع اتفاقات أوسلو، حوكم وصدرت أحكام السجن على ١٩٠ ضابطاً وجندياً رافضاً أكثرهم من الاحتياط، وهم من ذوي الرتب العالية ومن خريجي الجامعات. ولئن يكن عدد الرافضين قد تقلص على نحو ملحوظ في فترة السنوات السبع الفاصلة بين توقيع الاتفاقات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وبين اندلاع الانتفاضة الثانية في الشهر نفسه من العام ٢٠٠٠، فلم يحاكم أمام المحاكم الحربية سوى ٢٠ رافضاً فقط، فإن أعدادهم عادت إلى الارتفاع عقب اندلاع الانتفاضة الثانية. فبين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحزيران/يونيو ٢٠٠٢، بلغ عدد الرافضين أكثر من ٢٠٠٠، وقدم إلى المحاكمة ١٨٩ منهم صدرت عليهم أحكام بالحبس الفعلي. وقد تراكمت موجة الرفض الجديدة هذه مع مبادرتين كان لهما وقعهما في الإعلام الإسرائيلي والدولي، واحدة تمثلت في «رسالة تلاميذ البكالوريا»، وثانية في «شجاعة الرفض».

فقد شكلت الرسالة العلنية التي وقعها ٦٢ طالباً في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية ووجهها إلى رئيس الوزراء شارون في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، علامة فارقة في تطور ظاهرة الرفض وفي تعميق صداها الإعلامي. وقد شارك في توقيعها، وللمرة الأولى، عدد من المرشحات للتجنيد من الطالبات. ودمغت الرسالة عنف السياسة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بأنها «عنصرية»، ووصفت الأعمال التي ينفذها الجيش الإسرائيلي من «اعتقالات ومصادرات وهدم للبيوت وتصفيات جسدية وعمليات تعذيب» بأنها «جرائم» فتتبرفها الدولة الإسرائيلية في انتهاك مباشر للمواثيق الدولية الموقع عليها من قبلها، لا سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان. وفضلاً عن لاشريعة هذه الأعمال -أضافت الرسالة- فإنها تقف عاجزة عن بلوغ هدفها المعلن، وهو تحقيق الأمن الشخصي للإسرائيليين.

شجاعة الرفض

وكان وقع العريضة الأخرى التي وقعها ٥٢ ضابطاً وجندياً من الاحتياطيين والعاملين والتي نشرت في صحيفة «هآرتس» في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ تحت عنوان «شجاعة الرفض» أكبر. فالوقفون الذين انضم إليهم لاحقاً نحو ٥٠٠ ضابط وجندي، قد عرفوا عن أنفسهم في مطلع العريضة بأنهم من «الاحتياطيين والمقاتلين في جيش الدفاع الإسرائيلي، وبأنهم قد تربوا على مبادئ الصهيونية وحاربوا في الصفوف الأولى دفاعاً عن دولة (إسرائيل) وحق شعبها في الوجود الآمن. لكنهم لاحظوا أنهم منذ أن اسندوا للخدمة في الأراضي المحتلة فإن جميع الأوامر التي تلقوها لم يكن لها من صلة بالوجود والآمن القومي لـ(إسرائيل)، بل كان مدارها كلها على تأييد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. والحال أن هذه الأوامر -قال الرافضون في عريضتهم- قد أشعرتنا بمدى تدميرها للقيم التي نشأنا عليها في هذا البلد، وجعلتنا ندرك أن ثمن ذلك الاحتلال خسارة إنسانية جيش الدفاع الإسرائيلي وفساد وانحلال المجتمع الإسرائيلي بأسره. ولهذا نعلن أننا لن نواصل حرب المستوطنات هذه، ولن نواصل القتال بعيداً عن حدود ١٩٦٧ بهدف تشريد وتجويع وإذلال شعب بكامله. وفي الوقت الذي نعلن فيه عزمنا على مواصلة الخدمة في قوات «تساحال» في أية مهمة يستوجبها الدفاع عن (إسرائيل)، فإننا نعلن بالعزم نفسه أن مهمات الاحتلال والقمع لا تخدم هذا الهدف وإنما بالتالي لن نشارك فيها».

والى جانب ما حظيت به هذه العريضة من تأييد شخصيات إسرائيلية مرموقة، منها ميكائيل بن يائير الذي كان شغل منصب المدعي العام للدولة في

الخدمة العسكرية، وذلك عندما امتنع اثنان من أعضاء «الفرع الإسرائيلي لأمنية مقاومة الحرب»، وهما «توما شيك» و«أهرون أفياد»، عن أداء خدمة العلم عام ١٩٥٨، فصدر قرار عن السلطات العسكرية المختصة بتحويلها إلى «خدمة مدنية» في إحدى الكيانات بعد مضاعفة مدتها من سنتين إلى أربع سنوات.

هذه الحالة اليتيمة من حالات الاحتجاج الضميري كانت مرشحة لأن تتكرر عندما تحولت (إسرائيل)، غداة حرب ١٩٦٧ إلى دولة تسيطر على «أراضٍ محتلة»، ليس فقط في سيناء المصرية والجولان السوري، بل أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة المعروفين بكثافتهم السكانية. ففي ١٩٧٠، وللمرة الأولى في تاريخ (إسرائيل)، وجهت مجموعة من الطلبة الثانويين رسالة إلى رئيسة الوزراء في حينه غولدا مائير يُعلمونها فيها رفضهم أداء الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة عندما سيستدعون إليها مع بلوغهم الثامنة عشرة من العمر. وقد كان حافز هؤلاء الطلبة سياسياً في المقام الأول بعد رفض حكومة غولدا مائير مشروعاً للسلام تقدمت به الحكومة المصرية غداة تسلّم الرئيس السادات مقاليد السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠. وقد تكررت بعد ذلك الرسائل الجماعية للطلبة الثانويين كشكل من أشكال الاحتجاج السياسي. وكانت أشهرها وأكثرها ضجيجاً الرسالة التي وجهتها مجموعة من ٢٧ طالباً إلى وزير الدفاع في حينه عازر وايزمان عام ١٩٧٩، وكان من جرائها استدعاء أربعة من أولئك الطلبة للمثول أمام محكمة عسكرية قضت عليهم بالحبس لمدة خمسة وثلاثين يوماً قابلة للتجديد في كل مرة يتكرر فيها رفضهم للخدمة.

وكانت حرب اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ مناسبة لتطور غير مسبوق في هذا المجال حيث كانت أول حرب تقررها حكومة ليكودية، لم تكن موضع إجماع لدى الإسرائيليين. وفي ظلها بلغت حركة «السلام الآن» ذروتها. وفي ركاب هذه الحركة كانت قد رأت النور منظمة رسمية للمعترضين الضميريين على أداء خدمة العلم في الأراضي المحتلة باسم «يش غفول»، أي «هناك حد». وقد وجهت هذه الحركة نداءً علنياً إلى وزير الدفاع الإسرائيلي لإعفاء جنود الاحتياط من الخدمة في لبنان. وسرعان ما تحول هذا النداء إلى عريضة جماعية مفتوحة وقع عليها خلال العام الأول ١٤٧٠ من الاحتياطيين، ثم ارتفع هذا العدد خلال العامين التاليين إلى ٢٥٠٠. وقد قُدّم ١٧٠ منهم إلى محكمة عسكرية وصدرت عليهم أحكام فعلية بالحبس في جو من التعقيم الإعلامي. لكن رئيس هيئة الأركان الجنرال موشي ليفي، اضطر إلى الاعتراف عام ١٩٨٦ بأن تزايد عدد الرافضين من الاحتياطيين للخدمة العسكرية في لبنان كان واحداً من الأسباب التي عجلت باستخدام قرار بالانسحاب الجزئي.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، وهي الانتفاضة التي